بالضم ورده بالضم لالتباسه بامر الجماعة انهم يقولون قوتها وما احباء فلن يرى بحور
اعترضه ابو حيان وغيره بان سيبويه قد والاصحاب لم يلتفتوا للزائد قال ابو اسحاق وكاجي
كلام سيبويه ان الاوجه الثلاثة مسموعة ولذا اقر طاهر الحنالكم هذا السماع بالقياس
والقياس له احاطة القسام فرقوا اهـ ملهذا لسفهكم لجد ذلك ولا اسقط كلمة مقصود
لرد قلت قد نقل ابو حيان ونصه عن ابن عصفور ان عدم مراعات اللبس هو الكثير
ومراعاته قليل وقال ابن النحاس نرى ان اللبس معتبر عند بعض العرب وما استدل
ابو حيان وقولهم عقنا شيئا كلا دليل فيه لاشتماله على القرينة المراجعة للكبير
قال ذو الرمة فلان ليته امنة بين مما ما احتجهما فلت بها كيف كان الحلي عزى
مقالت عقنا شيئا والشوار بيعان الفعل مبني للمفعول والظاهر ان الناظم
لا يمنع ان تغلب الشكل الملبس مع وجود القرينة وبذلك يغير كلامه و عزا
زاد الماتن على الخلاصة بيان حكم الحنان زاده عليها بيانه قلب الواو في الطاع
ايضا كيقال وبياع وهو معنى قوله ووجه الطاع كو وبيانه قلب الف المعتل
اللام بها ياء سواء كانت الالف منقلبة عن ياء نحو في رمى او عن واو كغزى
في غزى وهو معنى قوله كلام في العلة ياء وقوله واجتهد ان ادع بناء هذا ناقط
من نقله يشير به الى ان الافعال الناقصة لا تبنى للمجهول لانها غير مشتركة
ومرفوعها ليس بفاعل ومنصوبها ليس بمفعول وهذا راي الفارسي وجوز
ذلك السيرافي وسيبويه والكوفيون لان مرفوعها شبيه بالفاعل ومنصوبها
شبيه بالمفعول لا يعدوا انها غير مشتركة ما يشخ الكلام منها على
الخبر النائب كما يشتمل وغيره على نائبه

بناء التعجب والتفضيل

يصاغ من فعل ثلاث حرفا ... قابل فضل تم ما له انتفا
ماو صيغة افعل للفاعل عرف ‹ قوله يصاغ ان هذا ذكر وبناء التعجب
والتفضيل من فعل ثلاثي ومعنى يصاغ يبنى ما اشتهى وعرى منها
ان القوع والمصدر ولا ابطاغان من اسماء الاجناس انه لا افعل بها كل احد
والحمار وهذا اخص وقال من الكلب ما اكلبه وتشذ قولهم المهن بجد
ومن له حنيوة على هذا الحل قولهم لا ابطاغان الا والفعل وبيشترط
في هذا الفعل ان يكون تاما وتشذ قولهم ما امساه للقرينة وما اخص هذا الكلام

وهذا

وهذا اخص من غيره وذلك لان بناءهما منهما انما هو على الثلاثة بلوغ الى حصول بنية
الكلمة معرفة بعض الاصول وتعد الزوائد المفقودة كما يجيء في نحو
ما اخرجه وما اخصمه من الشجر وخلاصه من موات القلب والمقاطعة واخلفت
في افعل فقيل لا ابطاغان منه مطلقا وهو راي سيبويه وقيل الا مطلقا وقيل
ان كانت همزته للنقل لم يجز كاعطى ولا جاز كافعل الحكار وان يكون
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وشذ ما اعساه واعسر به
وان يكون قابلا للتفاضل في معناه فلا يطاغان من نحو مات وفني لانه لا مزية
لمتصف به على بعض نحو يقال ما اجمع موته وما اعلى مصيبته
استعظاما للزلة وان يكون ثلاثيا لا يطاغان من ناقص لانه ذلك يفوت النقصان
ملفوظة ما كون زائدا ما كان في اكون فيه على الزيادة عليها
ويصير اسمها مفعولا وهذا انما يكون للفعل التام وكذا اسم التفضيل
لابد له وما يحاوله يكون موجبا فلا يطاغان من منفي لان ذلك يوقع في اللبس
النفي بالاثبات وان لا يكون الوصف منه على افعل كشهل وعمي في
لان بناء اسم التفضيل منه يوجب التباسه بما لا تفضيل فيه وحمل
عليه التعجب وان يكون مبنيا للفاعل فقط فلا يطاغان من مبني للمفعول
سواء كان ملازما له كعني وزهي ام لا كضرب لئلا يلتبس في الثاني
والحمل للاول وشذ ما اعناه بحاجته وقولهم هو اشغل من ذات النحيين
وبالندور احكم لغير ما ذكر اشدد او اشد ... مصدر جر اشد انصب او جر
بالقدر اشد وسوى هذا ندر ... بعض ... على الابتداء بينة ونصبه
على الاشتغال واشد وما عطف عليه بالعطف واشدد بصلح بناء للتعجب
فيكون بعده وللتفضيل فيكون اسما فوقه مصدر او الفاعل مفعول له
مفتوح بالنصب وعمم في النصب وهو يعين جره لبصرى بالمفعول به
وذلك اذا كان اشد بمعنى التمييز وذلك اذا كان اسم تفضيل ويقدر
وجر يحتمل ان يكون امرا والا طرف جر لان المصدر بالمجرور المفعول
والجار ويحتمل ان يكون ماضيا معطوفا على الامر على راي من يجيز
ذلك وبالفاعلية والمفعول مقدر ثم بقدر ما ذكر لا يصح على عمومه
فيصرف لما يطلع من بعد احترازا ومافي الشرط الاول والثالث

Copyright © King Saud University